قراءات على هامش النظرية الخليلية

(بحث في المقولة العاملية)

د - ملاّوي صلاح الدين

قسم الأدب العربي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد خيضر – بسكرة

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي من بسَط النحو، ومدّ أطنابه، وسبّب علله، وفتّق معانيه، وأوضح الحجج فيه حتى انتهى إلى أبعد غايته، وبلغ أقصى حدوده[1]. وقد نسب إليه بعض أصحاب التراجـــم مؤلفا في العوامل [2] المعدودة، بحق، محور النظرية النحوية وعمودها الفقري. وسواء أصحّت النسبة أم بطلت، فإنّ الخليل قد أصّل للعامل أصولا واضحة، فوضع في تضاعيف حديثه عن العوامل والمعمولات بعضَ القواعد والأحكام. فمجرّد التــفاتة إلى كتاب سيبويه وقراءة عجلى فيه تحمل الباحث إلى ما تنبّه إليه الخليل من هذا القبيل؛ من ذلك أنّه إذا تقدّم اسمان قد أعربا بإعرابين مختلفين، فلا يستطاع تثنية صفتيهما بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول، بل يحمل ذلك اللفظ على شيء يجتمعان فيه، كالنصب على المدح مثلا[3] .

ومن جملة الأحكام العاملية التي جرّها الخليل معه، أيضا، عدمُ إجازته الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بجارّ و مجرور، أو خلافِهما إلاّ في ضرورة الشعر، أو شذوذا في اسم ‹‹لا›› النافية للجنس المقترنة بضمير المخاطب، نحو: لا أبا لك، ولا غلامـــي لك[4] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل أوّل النحاة الذين راعوا الموضع أو المحلَّ في الإعراب، إذ ليس فيما روي عن النحاة قبله ما يدلّ على أنّهم تنبّهوا إلى هذه المسألة، فحرف الجرّ

الزائد الذي يعمل عملا لفظيا فيما بعده ينبغي مراعاة موقع معموله من الإعراب بحسب العوامل التي تقتضيه، ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُم﴾[5] إنما هي ‹‹كفى اللهُ›› بالرفع من باب الفاعلية، ولكنّك لمّا أدخلت الباء عملت[6]. كذلك شأن المضارع المنصوب بـــ ‹‹أنْ›› مضمرة أو مظهرة فيؤوّل بالمصدر، ويعرب حسب موقعه من العوامل ؛ فمثل ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾[7] تقديره: وأمرنا للإسلام؛ بمعنى: أنّ المصدر المؤوّل من ‹‹أنْ››، وما بعدها في محلّ جرّ اسم مجرور باللام[8]. ونظيره قوله: ‹‹لو أنّ رجلا قال: إيّاك نفسَك لم أعنّفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة››[9]. فقد نظر إلى موضع هذه الكاف المبنية، ومحلّها بوصفها ضميرا مضافا إلى ‹‹إيّا›› المفعولية.

وحروف الجرّ عند الخليل تحذف قياسا مع ‹‹أن››، و‹‹أنّ››، وصلتهما في مثل قوله عزّ وجـــلّ: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[10]، وقول القائل: أرغب أنْ أراك، على أنّهما وصلتيهما منصوبان على نزع الخافض[11]. وقد سأله سيبويه عن قوله جلّ ثناؤه: ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمُ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾[12]، فأجابه: إنّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون، و‹‹أنّ›› وصلتها منصوبان على نزع الخافض[13] .

ولا أعلم أنّ أحدا قبله فطن لفكرة التبويب التي تعدّ دليلا من دلائل منهجية العمل النحوي؛ فالخليل كان يذهب إلى أنّ ‹‹إنْ›› الجازمة تجزم جواب الشرط، مثلما تجزم فعله، وكان يرى أنها أمّ الباب الخاصّ بأدوات الجزاء الجازمة؛ لأنّها لا تحيد عن بابها، بينما سواها يفارق الباب، ويخرج عنه كـــ ‹‹من›› التي تأتي استفهامية مثلما تأتي شرطيـــة[14].

أضف إلى هذا كله تفطّنَه أنّ من العوامل أدواتٍ وحروفا؛ منها ما يجزم الفعل، وهو: لم، وإنْ، وأخواتها، ومنها ما ينصبه، أو يُنْصَب بعده، وهو: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ؛ يقول سيبويه: ‹‹وزعم الخليل أنّ هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلاّ أنّه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنها لا تصرّفُ تصرّفَ الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثَمَّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعـــــــــــال››[15].

ولعلّ الإلغاء والعمل لم يحظيا بإشارة قبل الخليل، فأوّلُ من لفت الأنظار إليهما، بل وإلى فكرة التعليق عن العمل هو الخليل نفسُه، حيث أدلى بدلوه في هذه المسائل، فاستيقن بعد ممارسة وطول نظر أن ‹‹ما›› إذا دخلت على ‹‹إنّ››، وأخواتها، تكفّها عن العمل، ومن ثمّ لا تقوى على التأثير الحسّي فيما بعدها، ما عدا ‹‹ليت›› التي يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ‹‹ما››. والتعليق، أيضا، في باب ظنّ وأخواتها وغيره من الأبواب، قد سبر أغواره، وفتح بابه على مصراعيه قال الخليل: ‹‹إنّما لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ أرى إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما كان نظير إنّ من الفعل ما يعمل›› [16] ، مثلما قال: ‹‹أشهد بأنك لذاهب غير جائز، من قبل أن حروف الجر لا تعلّـــق››[17].

والعوامل عند الخليل تعمل ظاهرة ومحذوفة، وعليه يكثر من توجيه بعض المرفوعات على أن مبتدأها العامل فيها محذوف، مثل: مررت به المسكينُ؛ أي: هو المسكينُ، ومثله: إنه المسكين أحمق؛ أي: هو المسكين، على الإضمار الذي جاز في مررت[18] . كما أنّه كثيرا ما يوجه المفاعيل على أنّ عاملها الذي هو الفعل الناصب محذوف، ومواضع حذفه كثيرة؛ منها ما يُحذف فيه جوازا لقيام القرينة، ومنها ما يحذف فيه وجوبا على نحو ما هو معروف في بابي: التحذير والاختصاص، وغيرهمـــــا.

من المفاعيل التي حذف عاملها جوازا لا وجوبا قول الشاعر[19] :

ألا رجلا جــزاه الله خيرا*يــدلّ على محصّلة تبــيتُ[20]**

إذ تقديـــــره: ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرا [21]، وليس نصبه على التمنّي[22]. كذلك إن قلت: له صوت أيّما صوت، أو مثل صوت الحمار، أو له صوت صوتا حسنا، فهو ينصب على تقديــر فعل

مضمر[23] . ومثل ذلك قول الشاعر[24] :

إذا تغنّى الحمامُ الوُرْقُ هيّجنـــيولو تغرّبت عنها أمَّ عمّــار[25]**

فلفظ (أمّ عمار) منتصب على إضمار فعل يدلّ عليه سيّاق الكلام، قال الخليل: ‹‹لما قال هيجني، عرفت أنه كان ثمَّ تذكر لتذكره الحمام، وتهييجه، فألقى ذلك الذي عرف منه على أمّ عمار، كأنه قال: هيجني، فذكرني أمَّ عمار››[26]، وينطبق الأمر نفسه على قول القائل:

ألا رجلَ إمّا زيدا، وإمّا عمرا، فكأنما قال: اللّهمّ اجعله زيدا، أو عمرا، أو وفّق لي زيدا، أو عمرا، على إضمار فعل جائز الإظهـــار[27].

أمّـــا قول حسّـــان بن ثابـــت[28] :

لا عيبَ بالقوم من طول و لا عظم جسمُ البغال وأحلامُ العصافير**[29]

فجائز نصبه على الفعل المضمر لو جُعِل شتما، وهو ما نصَّ عليه الخليل بن أحمد[30] . أمـــّا المفاعيل التي حذف عاملها وجوبا، فكقوله جلّ ثناؤه: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُومِنُونَ يُومِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالمُوتُونَ الزَّكَاةَ﴾[31] . فقد نصبت كلمة (المقيمين)، وحقُّها الرفع لو عُطِفَتْ على ما قبلها. إلاّ أنّ الخليل يجد لها مخرجا مناسبا حينما لا يمضيها على العطف، ويمضيها على النصب بفعل محذوف قصد الثناء والتعظيم كأنه قيل: أذكر أهل ذاك، واذكر المقيمين، وهذا مثيل وشبيه بالاختصاص[32] .

ومن هذا الباب قول أميّة بن أبي عائـــــد[33]:[34]

وَيأْوِي إلى نِسْـــوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعَالى**[35]

فلفظه ‹‹شعثا›› حقها الخفض لو عُطفت على ‹‹عطّل››. بيد أنّها أجريت على النصب بفعل محذوف وجوبا غير جائز الإظهار وقد قال الخليل: ‹‹كأنّه قال: واذكرهن شعثا، إلاّ أنّ هذا فعل لا يستعمل إظهاره››[36].

وممّا ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره قوله تعالى: ﴿ اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[37]، فـــ ‹‹خيرا›› مفعول به لفعل واجب الحذف لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلا من قوله: ائتِ خيرا لك. ونظيرُ ذلك قول القائل: انتهِ يا فلان أمرا قاصدا، فإنما هو: انته، واتِ أمرا قاصـــدا[38].

كما كان الخليل يعدّ مثل: حنانيك، ولبيك، وسعديك ، وسائر هذه الصيغ مفعولات مطلقة لفعل محذوف ثنّيت عمدا للتكثير، فكأنما أريد في (حنانيك) تحنّنا بعد تحنن[39] .

ويذهب إلى حذف (أنْ) المصدرية بعد اللام والواو والفاء الداخلات على المضارع المنصوب، ويطّرد الحذف في: أنْ، ولن، وكي. وهو بمذهبه هذا يشذّ عن جمهور النحاة،

ويخالفهم في الرأي بما في ذلك تلميذه سيبويه، إذ قالوا: إنها تنصب المضارع أحيانا بنفسها مثل ‹‹أن››، وبالتالي ليست بمنزلة اللام وحتى[40] .

ولا تقتصر المحذوفات من الكلمات على العوامل عنده، وإنّما تتعداها إلى المعمولات، كما هو شأن الخبر الذي يحذف في مثل قول القائل: أتميمي ؟ يريد «أنت»، ويضمرها [41]، وكضمير الشأن الذي يطرد حذفه ما كان اسما لـــ «إنْ»، و«كأنّ»، و«إنّ»؛ قال سيبويه: «روى الخليل (رحمه الله) أنّ ناسا يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبّهه بما يجوز في الشعر»[42]. وقد زعم أنّ هذا يشبه قول الفـــرزدق[43] :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي**ولكنّ زنجيٌّ عظيم المشافر** [44]

كأنّه قال: ولكنّ زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، فأضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ طاعة وقول معروف﴾[45]؛ أي: طاعةٌ، وقولٌ معروف أمثل. ومثله قول الأعشى[46]:

في فتية كسيوف الهند قد عملوا**أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ**[47]

فإنه على إضمار الهاء[48] .

والعوامل عند الخليل، فضلا عن ذلك، تكون لفظية وتكون معنوية، أمّا الأولى فقد سبق إليها القول آنفا، وأمّا الثانية، فكالابتداء الذي قال به دون أن يفسّره أثناء حواره مع سيبويه، و هذا نصّه: «قلت: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل ؟ قال: نصب لأنّه صفة لمنصوب، وقال: إن شئت كان نصبا على أعني. فقلت: أرأيت الرفعَ على أي شيء هو إذ قال يا زيد الطويل ؟ قال: هو صفة لمرفوع، قلت: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدثَ ؟ قال: من قبل أنّ كلّ اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا، فلما أطّرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته »[49].

ومن هذا القسم المعنوي، أيضا، إسقاط الخافض[50] في نحو:﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[51]؛ أي: في أنْ، أو عن أنْ.

بالإضافة إلى هذين العاملين المعنويين، فقد لمس أحد الباحثين أنّ للخليل في الاستثناء كلاما قريبا من مقولة الكوفيين بالخلاف[52]، وعليه تكون العوامل المعنوية لديه ثلاثة على الأرجح.

كما أنّ كلّ من يترسّم آراء الخليل التي ساقها سيبويه في «كتابه» يلحظ كثرة تحليل الخليل للعبارات، وكثرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد؛ فكلّما اصطدم شاهدٌ نطقت به العرب بقاعدة نحوية استظهرها، عمل على أن يجد له تأويلا مناسبا، بحيث لا يتعارض معها، كما عرف بفتحه في الإعراب ما يمكن تسميته بالاحتمالات الإعرابية الممكنة في المقال الواحد، نحو: مررت به المسكينُ، فالجرّ على البدل قبله، والرفع على أنّه مبتدأ خبره محذوف، أو مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله، والنصب بإضمار فعل على معنى الترحم [53]. وكذلك قول القائل: هذا عبد الله منطلقا، فقد زعم الخليل أن رفعه على وجهين: إما على إضمار هذا، أو هو، كأنك قلت: هذا المنطلق، وإمّا على جعلها جميعا خبرا لهذا[54].

وعلى الرغم من هذه القرائن مجتمعة على إنصاف الخليل في وضعه أسس نظرية العامل النحوي، ولبناتها الأولى، فهنالك من يقف من هذه النسبة موقف المشكّك، فينكر تثبيت الخليل للعامل النحوي، ووضعه أسسَه التي نهجها التابعون.

وليس على الباحث أن يقف مع الذين ارتابوا، فحسبوا أن الخليل بن أحمد لم يتبين ملامح نظرية العامل النحوي، ولم يلتفت إلى جزئياتها، ذلك أنّ مثل هذا الم>هب تعوزه الحجَّة، وينقصه الدليل.

ولكن تمشيّا مع الروح العلمية التي مؤدّاها الوقوف على كل فكرة تعرض للموضوع قيْد الدرس، سأنقل بعض الآراء التي تدور في هذا الفلك، وأحاول محاورتها:

فقد مضى عبد الرحمن السيد في مؤلفه «مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها»[55] إلى تفنيد الرأي الذي ينتهي بصاحبه إلى أن الخليل يذهب إلى كون حركات الإعراب جيء بها للفصل بين المعاني المشكلة، وينساق إلى عدها زوائد مأتيا بها للتوصل إلى النطق بالحروف[56] ، ومن سوء الظنّ أن يكون العامل مؤثرا فيها. فلم تكن الحركات عند الخليل، في نظره، مؤثرةً في إفادة المعنى وإيضاحه، وشاهدُه على ذلك قول سيبويه: «زعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم

به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيء ممّا ذكــرت لك»[57].

ويبطل هذا الزعم ردّ جعفر نايف عبابنة، ومختصره [58] :

1. أنّ الخليل لم يعن بكلامه هذا الحرفَ الأخير من الكلمة قطّ، وإنّما عنى حروفَ الكلمة التي هي قبل الحرف الأخير الذي هو حرف إعراب يتأثر في لغتنا العربية بالعوامل الداخـــلة علـــيه.

2. لو كان حقّا ما ذهب إليه عبد الرحمن السيّد من أنّ نظرة الخليل للحركات مُفادها أنّها من مقتضى التخفيف، والإسهال، ومن دواعي الفصل بين المعاني التي تعتور التركيب اللغوي، لكنّا نجد في تضاعيف كتبنا القديمة، ولا سيّما تلك التي تناولت مسألة الإعراب بالدرس والتحليل ما يلمح، على الأقل، إلى هذا المذهب المنسوب إلى الخليل والمخالف لرأي جمهور النحاة. ولكننا على النقيض من ذلك نجد عند أبي القاسم الزجاجي (ت337هــ) ما يدحض هذه النسبة بيقين، وذلك حينما نتصفح حديثه في الإعراب. فهو يقرّ بأنّ النحويين قد أجمعوا على أن الإعراب دخل الكلام بعد تمام بنائه واكتمال صورته ليفصل بين المعاني النحوية، ولا يشذّ عن هذا الاتفاق إلاّ قطرب بن المستنير[59] تلميذ سيبويـــه.

قال الزجاجي في معرض الدفاع عن رأي البصريين: «والدليل على صحّة ما قلنا إجماع الجميع على أنّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدلّ على الفاعل والمفعول والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء غير قطرب»[60]، وقال في موضع آخر: «هذا مذهب جميع النحويين إلاّ قطربا ». [61]

فكيف تصحّ ، إذن، مسايرة عبد الرحمن السيّد فيما ذهب إليه، والزجاجي، وهو ذلك النحوي المشهور، ينقل آراء النحاة في قضية الإعراب دون أن يصرف ولو كلمة واحدة إلى الخليل بن أحمد ليومئ بها إلى مخالفته لما مضى عليه جمهور النحاة بعده ؟!

بل كيف لنا أن نتقبل رأيه بقبول حسن، وهذا النحوي الكبير يؤكد في أكثر من موضع أن الذي نحا هذا النحو، وسار على هذا النهج المخالف لما اعتاده النحاة قطرب لا غير ؟!

هذا، وكتاب سيبويه شاهد صدق على أنّ الخليل كان يرى أنّ الحركات دلائل على المعنى، ولعلّ فيما تقدّم من جملة الأدلة الواضحة، والشواهد اللائحة ما يدفع الظنّ عمّن يخامره الشك، ويستولي على ذهنه عدم اليقيــن.

ولعلّ ما يزيدنا اطمئنانا بهذا المذهب، ويدفعنا أكثر إلى التمسك به تلكم الآراء التي سجلها بعض الباحثين، حينما أفضوا إلى تأصيل الخليل للعامل؛ فمهدي المخزومي لا يتردد في جعل الخليل المنشئ الحقيقي لنظرية العامل النحوي، حيث يقول: «هذا العامل اللغوي ليس جديدا، بل هو قديم، تبدأ قصته بأعمال الأولين، وبأعمال الخليل ابن أحمد » (62)، كما ينعت شوقي ضيف الخليل بأنّه ‹‹ ثبّت أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور››(63) . وهذه الآراء ألصق بالحقيقة، وأدنى إلى السداد، فهي تنبني على استنطاق موضوعي للنصوص المنسوبة إلى ابن أحمد، ولا تخلد إلى الأحكام الجزافية التي تسعى إلى تطويع النصوص.

فإذا ما ذهبنا نغلغل شعاع بصرنا عن كثب في قول الخليل: «إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك»(64) أدركنا، ولا ريب، مبلغَ ارتباط التركيب النحوي لديه بالعامل النحوي، إذ جعل فعل جواب الشرط معمولا لفعل الشرط، والأداة معا.

فقد شُبِّه لعبد الرحمن السيد أنّ الخليل قد أغفل الإشارة إلى العامل، ولم يتفرد فيما شبّه له، إذ إنّ إبراهيم أنيس سلك مسلكه(65) ، كما أنّ المستشرق (يوهان فك)(66) في كتابه «العربية» أتى برأي قريب من رأيه، حيث قال: «لا يوجد عنده [أي الخليل] ما يدلّ على تأثير النظرية القائلة بأن اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقف على العامل النحوي إلاّ في التفرقة التي جعلها بين التوقيف أي عدم الحركة في أواخر الحروف، وما شاكلها، والجزم أي سكون الفعل المجــزوم»(67) .

وإنْ تعجب، فعجبٌ ممّن لم يجاوز منشأ العاملية مقولات سيبويه مستندا إلى فروض واهية وآراء مغلوطة. فبكري عبد الكريم، مثلا، يرى أنّ الحقائق النحوية ترفض رفضا قاطعا أن تكون القاعدة النحوية منذ عهد الخليل وقبله قد اتّضحت فيها آثار فكرة العمل النحوي، إذ لم يأتنا «منهم ذكر لكلمة عامل أو معمول» (68) .

وغير بعيد عن هذا ما يذهب إليه محمد عيد[69]. ويؤكد هذا الوهم بكري عبد الكريم عندما ينتهي به البحث إلى القول بأنّ أوّل نصّ تحدّث عن العامل هو قول سيبويه لا غير: «وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما قد يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل» [70] مغفلا تلك النصوص الواضحة في صرفها لفظة العامل إلى الخليل بن أحمد، كقول سيبويه :«وزعم الخليل أنّ هذه الحروف [إنّ، وأخواتها] عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب »[71]. فقول الخليل هذا صريح في اصطباغه بفكرة العمل النحوي التي لا مناص من قبولها، ولا مجال للقول بخلافهـــا.

فأيٌّ من الباحثين يستديم نظره، ويجيل فكره في كتاب سيبويه، يرى رأي العين كيف تمّ للخليل بناء نظرية العامل النحوي بناء ما كان ليتخذ ذلك الشكل المطّرد، أو يظهر في تلك الحقبة الزمنية المبكرة لولا عبقرية هذا الرجل[72] .

فقد تسلّم العاملَ من سابقيه بسيطا ساذجا لا يعدو أن يكون مجرّد ملاحظاتٍ متناثرة هنا وهنالك لم ترق إلى مدار التنظير، ولم يتمثل فيها العمل المنهجي الذي يمهّد بدوره لتشكيل نظرية نحوية قادرة على تفسير ظاهرة الإعراب تفسيرا مطّردا .غير أنّه لم يقنع بكفاية ما بلغته أقدام النحاة في هذا الميدان، فراح يقطع أشواط البحث اللغوي بروح مؤمنة لاستكناه الحقيقة والوقوف على أسرار الكتاب الكريم، فأمكنه، وله الفضل، صوغُ ما يعرف بنظرية العامل النحوي التي تعهدها حتى صارت على أفضل وجه في كتاب سيبويه الذي قال فيه المازني (ت249هــ) تعظيما لمنزلته: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»[73] .

فهذا الكتاب جمع ألوانا شتّى من العامل النحوي بجميع تفريعاته، وأتى على كثير من جزئياته بالدراسة، فلم يألُ جهدا في إخراج العامل نظريةً وتطبيقًا في قالب متميز تلقاه التالون بقبول حسن.

الهوامش

(1) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، 80/1.
(2) ينظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص200.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت)، 59/2-60.
(4) ينظر: نفسه، 276/2-277.
(5) الإسراء/96.
(6) ينظر: الكتاب، 92/1.
(7) الأنعام/71.
(8) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1969، 238/1.
(9) الكتاب، 279/1.
(10) آل عمران/18.
(11) ينظر: مغني اللبيب، 580/2.
(12) المومنون/52.
(13) ينظر: الكتاب، 126/3-127.
(14) ينظر: نفسه، 63/3.
(15) نفسه، 131/2.
(16) نفسه، 138/2.
(17) نفسه، 75/2-76.
(18) ينظر: نفسه.
(19) البيت من شواهد الكتاب، 308/2.؛ والبغدادي وخزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت)، 51/3.
(20) أنشده رجل أراد أن يدلّوه على امرأة يتّخذها زوجا له. فالمحصّلة هنا: المرأة التي تحصّل الخير لصاحبها.
(21) إنّ من النحاة من رأىحمله على باب الاشتغال أولى من تقدير فعل غير مذكور، كابن هشام في مغني اللبيب، 665/2.
(22) ينظر: الكتاب، 308/2.
(23) ينظر: نفسه، 364/1.
(24) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني، دار الطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص51. و البيت من شواهد الكتاب،286/1 ؛ وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)،425/2. وهو من قصيدة أوّلها:

عوجوا فحيّوا لنعم دمنة الدار***ماذا تحيّون من نؤي وأحجار

(25) الورق: جمع ورقاء، وأورق، والورقة: سواد، وبياض.
(26) الكتاب،286/1.
(27) ينظر: نفسه.
(28) ديوانه، 101/1.
(29) ينعت الشاعر القوم بضخامة الأبدان، وضآلة العقول من باب التهكم، والشاهد هو لفظة «جسم».
(30) ينظر: الكتاب، 74/2.
(31) النساء/162.
(32) ينظر: الكتاب، 65/2-66.
(33) هو أميّة بن أبي عائد العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وهو من شعراء الدولة الأموية. مات نحو خمس وسبعين هـ.

ينظر: ابن منظور، مختار الأغاني، (د.ن)، ط1، 1964، 78/2؛ والزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980،22/2.
(34) البيت من شواهد الكتاب، 399/1 ،66/2.
(35) وصف الشاعر صائدا يسعى لعياله، فيعزب عن نسائه في طلب الوحش، ثمَّ يأوي إليهنّ. والعطّل: جمع عاطل، وهي التي لا شيء لها. الشعث: جمع شعثاء، وهي التي تغيّر شعرها، وتلبّد. المراضيع: جمع مرضاع، وهي الكثيرة الإرضاع. السعالى: جمع سعلاة، وهي الغول.
(36) الكتاب،66/2.
(37) النساء/171.
(38) ينظر: الكتاب، 283/1-284.
(39) ينظر: نفسه، 348/1.
(40) ينظر: نفسه، 16/3-17.
(41) ينظر: نفسه،347/1.
(42) نفسه، 134/1.
(43) البيت بهذه القافية ليس في ديوان الفرزدق، وهو من شواهد الكتاب،2/ 136؛ وابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (د.ت)،182/1؛ والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987،163/2 ؛ وخزانة الأدب،444/10.
(44) الضبي: المنتسب إلى ضبّة. المشافر: جمع مشفر للبعير، جعله لشفة الإنسان لما قصد من تشنيع خلقه.
(45) محمد/21.
(46) ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص147. ورواية عجزه فيه على النحو التالي:

.... *** أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيَلُ

وهو من شواهد الكتاب،137/2؛ والخصائص،241/2؛ والإنصاف،199/1.
(47) يذكر الشاعر ندامه، ويشبههم بسيوف الهند في مضائها، وحدّتها، وأنّهم يبادرون اللذّات قبل أن يحين الأجل الذي يدرك كلّ النّاس.
(48) ينظر: الكتاب،135/2 - 137.
(49) نفسه، 183/2.
(50) ينظر: مغني اللبيب، 580/2.
(51) النساء/127.
(52) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، (د.ت)، ص294.
(53) ينظر: الكتاب،75/2-76.
(54) ينظر: نفسه،83/2.
(55) ينظر: ص307.
(56) وقد أيّده في مذهبه إبراهيم السامرّائي في مؤلفه: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، ط3، 1983، ص17-56.
(57) الكتاب،241/4-242.
(58) ينظر: جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص133 - 135.
(59) قطرب: أبو علي محمد بن المستنير، ويقال: أحمد بن محمّد، ويقال: الحسن بن محمّد. كان ثقة. ويقال: إنّ سيبويه لقبّه بقطرب لمباكرته إيّاه في الأسحار. وقد توفي سنة ستّ ومائتين هـ. ينظر: ابن

الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت)، ص91-92؛ والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط2، (د.ت)، ص99؛ والفهرست، ص237-238؛ والسيوطي، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)،242/1-243؛ وياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993،2646/6-2647.

(60) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص77.

(61) نفسه، ص70.

(62) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص269.

(63) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، 1971، ص38.

(64) الكتاب،63/3.

(65) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص237.

(66) يوهان فك fuck : أستاذ العربية في جامعتي ليبزيج، وهاله. ولد سنة أربع وتسعين وثمانمائة وألف. وله العديد من الأبحاث حول اللغة العربية. ينظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، 463/2-464.

(67) ص22.

(68) بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص121.

(69) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص239.

(70) الكتاب،13/1.

(71) نفسه،131/2.

(72) فهو أوّل مبتكر للمعجمات في العربية، ولعلم العروض أيضا، فلا غرابة أن يؤصّل النحو، بما في ذلك نظرية العامل النحوي.

(73) الفهرست، ص234.